

- يقدم البحث مطبوعاً في صورة نسخة ورقية، ونسخة إلكترونية على قرص مرن، أو على بريد المجلة

- يكون عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية.

- يقدم ملخص البحث باللغة العربية والإنجليزية، وله كلمات دالة تتراوح من ثلاث إلى خمس كلمات.

- يكون البحث مصححاً لغوياً.

- اتباع خطوات البحث العلمي المتعارف عليها عند إجراء البحوث العلمية، محتوياً على مقدمة، وأهمية البحث والهدف منه، مشكلة البحث وتساؤلاته، فرضية البحث ومنهجيته، مع حدود البحث، ويختم بالنتائج والتوصيات.

- يشار إلى المراجع داخل البحث بأرقام تسلسلية، وتكتب جميعها حسب تسلسلها الرقمي في نهاية البحث في المراجع والمصادر. ويقتصر الهامش على توضيح مفهوم أو شرح نقطة غامضة.

- يكتب البحث بخط simplified Arabic للغة العربية، وخط Times new Roman للغة الإنجليزية، ويكتب عنوان البحث بخط حجم 16 غامق، حجم 14 للعناوين الفرعية غامق، حجم 14 ملقن البحث عادي. أما الهوامش بحجم 12 عادي.

- يكون التباعد مفرد بين الأسطر، والهوامش تكون على اليمين 3، وأعلى وأسفل وأيسر 2.5.

- ألا تقل عدد صفحات البحث عن 15 صفحة ولا تزيد عن 25 صفحة.

10. الآراء والاستنتاجات والأفكار الواردة في البحث تعبر عن رأي الباحث فقط، ويتحمل مسئوليتها كاملة-

11. يمنح الباحث نسخة من العدد الذي نشر فيه بحثه، مع إفادة بالنشر لمن يرغب في ذلك.

دور نموذج كيدا في التنبؤ بمخاطر الإفلاس المصرفي دراسة تحليلية مقارنة بين مصرف السراي ومصرف المتحد

اعداد: د. جابر الصغير إسماعيل.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتنبؤ بالفشل المالي المتوقع حدوثه لمصرف السراي ومصرف المتحد وذلك باستخدام نموذج كيدا كأحد أساليب التحليل المالي المتعلقة بالتنبؤ، وقد تم تحليل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لكلا المصرفين خلال الفترة (2019-2021)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهم أن كلا المصرفين يعانيان من خطر حدوث الفشل المالي، إلا أن مصرف المتحد كان أفضل وضعا من نظيره مصرف السراي من حيث المقارنة، كما استنتجت الدراسة أن مصرف السراي حافظ على الأفضلية وفقاً لكافة المؤشرات المتعلقة بنموذج كيدا، وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات من أهمها ضرورة العمل على زيادة إجمالي الإيرادات ومحاولة الرفع من حجم الاستثمارات التي تساهم في زيادة العائد لكلا المصرفين، وأخيراً تأمل هذه الدراسة بأن يكون لها دور في التعريف بنموذج كيدا ودوره في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه داخل المصارف ككل وعلى وجه الخصوص المصارف الخاصة، كما تحث الدراسة كافة المهتمين بموضوع التنبؤ بالفشل المالي بأن يسعوا جاهدين لدراسة كافة النماذج الأخرى المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي ومقارنتها بنموذج كيدا لمساعدة المؤسسات ذات العلاقة بمعرفة مخاطر الوقوع بالفشل المالي قبل حدوثه.

1.1 مقدمة:

تساهم المؤسسات المالية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة في دعم وبناء الاقتصاد في أي دولة باعتباره المرآة التي من خلالها يمكن وصف الاقتصاد بالمتطور من عدمه، وبما أن القطاع المصرفي يتعامل مع مختلف القطاعات الأخرى فإن البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها تعتبر ذات أهمية كبيرة تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الهامة، وجاء التنبؤ بالفشل المالي كنظام متعدد الأوجه يكشف عن أهميته بالنسبة للقطاعات المتنوعة داخل

المشهد المالي، ويتلخص هدفه الأساسي في التنبؤ بالآزمات المالية الوشيكة عن طريق الاعتماد على شبكة معقدة من الأسباب، والعوامل التي تشكل مصدر خطر لكافة المؤسسات المالية وعلى رأسها المصارف، ولعل الدافع الأساسي للتنبؤ بالفشل المالي هو تعزيز مرونة المصارف وعلى وجه الخصوص المصارف الخاصة وذلك من خلال استخدام أساليب تنبؤية تساعد في فهم هذه الأسباب ودق ناقوس الخطر بشأن التنبؤ بالضائقة المالية الذي بدوره يساهم في تعزيز الشفافية، وتسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا بدوره ينعكس ايجابيا على حماية المودعين والمستثمرين من العواقب الوخيمة الناجمة عن وقوع الفشل المالي، بالإضافة الى ان الاعتماد على مثل هذه الأساليب له دور فعال في الحفاظ على مصالح هذه المؤسسات ومصالح عملائها وتمكينها من السير قدما لتأمين استقرارها وتحقيق أهدافها (مطر، شاهين، 2010).

2.1 الدراسات السابقة:

- دراسة فرج ومنصور (2022) بعنوان: استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي "دراسة حالة المصرف الليبي الخارجي" هدفت هذه الدراسة الى تطبيق نموذجي التنبؤ (Sherrod, Altman) على القوائم المالية عن الفترة من 2009 الى 2020، وتحليل البيانات تبين بان هذه النماذج تسهم وبشكل كبير في توضيح الصورة المتعلقة بالوضع المالي الحالي والمستقبلي للمصرف ويمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي الذي ممكن ان يتعرض له المصرف في السنوات القادمة، ومن اهم ما اوصت به هو ضرورة ان تتضمن التقارير المالية الختامية للمصارف مؤشرات مالية مستخلصة من النسب لبيان الوضع المستقبلي المتوقع للمصرف.
- دراسة بن ناصر وبوقفل (2022) بعنوان: التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا: دراسة حالة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، هدفت هذه الدراسة لتطبيق نموذج كيدا على مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث شملت الدراسة عينة مكونة من أربع مؤسسات تنتمي لقطاعات مختلفة للحكم على امكانية تعرضها لخطر الفشل المالي خلال الفترة (2017-2019) وجاءت نتائج الدراسة مؤكدة على اهمية تطبيق نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل

المالي، وانتقال المؤسسات من الاعتماد على الأساليب التقليدية إلى تطبيق الأساليب الحديثة المتمثلة في التنبؤ بالفشل المالي.

- دراسة زبدة (2021) بعنوان: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى فحص إمكانية التنبؤ بالفشل المالي، وتحليل البيانات التي تم جمعها ضمن التقارير المالية خلال سنة 2020، وقد توصلت إلى ضرورة تبني النماذج المختلفة من التنبؤ بالفشل وتطبيقها والاهتمام بدرجة كبيرة بتحليل نسب السيولة والربحية والنشاط، وتضمن هذه النتائج في التقارير السنوية.
- دراسة عرفة والجطري (2021) بعنوان: استخدام نماذج الكمية في التنبؤ بفشل المصارف التجارية الليبية العامة "دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى قدرة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي معتمدة على البيانات في التقارير المالية، وتوصلت إلى أنه يمكن للنماذج الأكثر شيوعاً Kida، Altman أن تعطي نتائج مختلفة عن نموذج Sherrod في بيئة المصارف التجارية.
- دراسة حليوي وآخرون (2017) بعنوان: مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، هدفت هذه الدراسة لاستخدام النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي، ومن ثم التعرف على مدى قدرة ذلك النموذج على التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة، وقد تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات المكون من ثلاث نسب مالية وخلصت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعد ذات أهمية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا.
- دراسة عزيز (2014) بعنوان: دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج كيدا دراسة تطبيقية في عينة من

المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، هدفت هذه الدراسة للتعرف على الفشل المالي وأسبابه وإمكانية الاعتماد على نموذج كيدا مع بعض مؤشرات التدفقات النقدية في قياس التنبؤ بالفشل المالي في المصارف العراقية لسنوات " 2007-2012 " وتوصلت إلى اعتماد نموذج كيدا كاسلوب للتمييز بين المصارف الناجحة والفاشلة، ومن أهم ما أوصت به هذه الدراسة هو الاهتمام بأداء الموجودات على اعتبار ان نموذج Kida يهتم بمعامل الوزن النسبي لنسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات.

- دراسة أكرم وآخرون (2013) بعنوان: التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية " دراسة تطبيقية على بورصة اسطنبول"، هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج موثوق به من أجل التعرف على خطورة الفشل المالي في الشركات المدرجة في بورصة اسطنبول، ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم حساب 20 نسبة مالية للأعوام (2009-2011) استخدمت هذه النسب في إجراء التحليل التمييزي، واتضح أيضاً أن نسبة كفاية رأس المال، وصافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، هي نسب دالة وجيدة في النموذج المقترح.

- دراسة الصالح والكندري (2012) بعنوان: التنبؤ بالضائقة المالية بالمصارف التجارية في الكويت، هدفت هذه المقالة للعثور على النموذج الأكثر دقة للتنبؤ بالضائقة المالية وتم تحليل المصارف التجارية ماليا باستخدام البيانات من 2001 إلى 2009، وتم استخدام الانحدار اللوجستي لتحليل البيانات المالية المجمعة لهذا الغرض وذلك لفحص العلاقة وبين الضائقة المالية والنسب المالية المختلفة، وقد لوحظ أن ثلاث نسب فقط هي التي تم اعتبارها هي نسبة المتغيرات الحاسمة للتنبؤ بالضائقة المالية للمصارف التجارية الكويتية.

وأخيراً، ومن خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة يمكن ملاحظة أن أغلبها تركز حول التنبؤ بالفشل المالي المتعلق بالمصارف العامة والحكومية، وهذا ما يؤكد وجود فجوة مهمة في هذا السياق متمثلة في تجاهل الأدبيات المتعلقة بالمصارف الخاصة، وعلى حسب علم

الباحث لم تقم أي دراسة في السابق بتطبيق نموذج كيدا كأسلوب للتنبؤ بالفشل المالي المتعلق بالمصارف الخاصة داخل ليبيا، وعليه فإن هذه الدراسة تسعى لسد هذه الفجوة من خلال معرفة مدى مساهمة نموذج كيدا في تحديد ومعرفة التحديات المتعلقة بالفشل المالي التي قد تواجه المصارف الخاصة والعمل على تجنب حدوثها مبكراً.

3.1 مشكلة الدراسة:

مما لا شك فيه بأن المصارف الخاصة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بخطر الوقوع في الإفلاس المصرفي، مما استدعى الأمر اكتشاف نماذج تنبؤية بالفشل المالي منها نموذج كيدا، ونموذج التمان، ونموذج بيفير، ونموذج شيروود، وغيرها، ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية المتعلقة ببعض المصارف الخاصة والافصاحات المتعلقة بها تبين بأن جل هذه المصارف تعتمد في تحليل قوائمها المالية على استخدام أساليب التحليل الاتجاهات المتمثلة في التحليل الأفقي والرأسي دون استخدام أساليب أخرى متعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي أو غيره، ولعل ما يؤكد ذلك هو التواصل مع بعض المسؤولين العاملين في المصارف الخاصة والاستفسار عن آلية أو أسلوب اكتشاف التنبؤ بالفشل المالي، فتبين أنهم لم يستخدموا أي وسيلة تذكر يمكن الاعتماد عليها في هذا الجانب، ومن المعروف بأن التنبؤ بالفشل المالي في المصارف الخاصة في الوقت المناسب يعتبر أمراً ضرورياً لتفادي حدوث أي مخاطر، واستناداً على ذلك تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما دور نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه في المصارف الخاصة؟

4.1 تساؤلات الدراسة:

تمت صياغة تساؤلات الدراسة في تساؤلين رئيسيين ومجموعة من التساؤلات الفرعية وفق الآتي:

التساؤل الرئيسي الأول: هل يعاني مصرف السراي من مخاطر التعرض للفشل المالي؟

التساؤل الرئيسي الثاني: هل يعاني مصرف المتحد من مخاطر التعرض للفشل المالي؟

التساؤل الفرعي الاول: هل يحقق مصرف السراي وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام مؤشر (X1) الذي يعبر عن نسبة صافي الدخل قبل الضرائب الى الموجودات؟

التساؤل الفرعي الثاني: هل يحقق مصرف السراي وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام مؤشر (X2) الذي يعبر عن نسبة أجمالي حقوق الملكية الى المطلوبات؟

التساؤل الفرعي الثالث: هل يحقق مصرف السراي وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام مؤشر (X3) الذي يعبر عن نسبة اجمالي الموجودات المتداولة الى المطلوبات المتداولة؟

التساؤل الفرعي الرابع: هل يحقق مصرف السراي وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام مؤشر (X4) الذي يعبر عن نسبة الإيرادات الى الموجودات؟

التساؤل الفرعي الخامس: هل يحقق مصرف السراي وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام مؤشر (X5) الذي يعبر عن نسبة النقدية الى الموجودات؟

5.1 أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتوضح الحاجة الى استخدام بعض الأساليب التي تساهم في تجنب المؤسسات الوقوع في مخاطر الفشل المالي، ويمكن سرد أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- أ. مساهمة نموذج كيدا في التنبيه المبكر لمخاطر الفشل المالي.
- ب. أهمية نموذج كيدا في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة لتفادي الإفلاس وتبعاته.
- ج. تحليل ظاهرة الفشل المالي وتحسين دقة التنبؤ داخل المصارف مما يساعد في الاستقرار المالي.
- د. قدرة نموذج كيدا في التنبؤ والتخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الخاصة والعمل على تخصيص الموارد المتاحة لمواجهةها.

6.1 أهداف الدراسة:

- من خلال التساؤلات المطروحة يمكن صياغة أهداف الدراسة في الآتي:
- أ. التعرف على حقيقة اهتمام المصارف الخاصة بوضعها المالي من خلال التنبؤ بالفشل المالي.
 - ب. توضيح مقدرة المصارف الخاصة على تمويل أنشطتها من خلال مواردها الداخلية.
 - ج. التأكد من أن السيولة المتاحة كافية لتغطية كافة الالتزامات خصوصاً في الأمد القصير.
 - د. تعرف على كفاءة تطبيق نموذج كيدا في تحليل القوائم المالية للمصارف وإبراز مدى فعاليته في التنبؤ بالفشل المالي والحكم على مدى سلامة الأوضاع المالية للمصارف الخاصة في ليبيا.

7.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت في إطارها النظري على البيانات الثانوية القائمة على الكتب والمقالات العلمية، مع مراجعة أدب الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع التنبؤ بالفشل المالي، كما تم استخدام أسلوب كيدا للتنبؤ بالفشل المالي لتقييم الأداء المالي بمصرف السراي ومصرف المتحد وذلك اعتماداً على البيانات المتحصل عليها من التقارير والقوائم المالية المنشورة لكلا المصرفين خلال سنوات التحليل (2019-2021).

8.1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف المتحد.
- الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة مقارنة بين مصرف السراي للتجارة والاستثمار ومصرف المتحد.

- الحدود الزمنية: تقتصر على القوائم المالية للمصرفين خلال الفترة من "2021-2019".

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 المقدمة:

القطاع المصرفي والمؤسسات المالية يلعبان دوراً حاسماً في دعم الاقتصاد، حيث يعتمد نجاحهم على كفاءة فرق العمل وقدرتهم على وضع الخطط المالية واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة. وبالإدارة الفعالة، تصبح المؤسسات قادرة على المنافسة والنمو، بينما يمكن أن تواجه الإدارة الضعيفة وعدم استغلال الفرص التمويلية مشاكل مالية تؤدي إلى الإفلاس والخروج من السوق (مطر، شاهين، 2010).

2.2 المفاهيم المتشابهة للفشل المالي:

تتقاطع المفاهيم والظواهر المختلفة المساهمة بشكل كبير في فهمنا للفشل المالي، مما يوفر بشكل جماعي رؤية شاملة للتحديات والمخاطر الكامنة في المجال المالي. حيث تقدم هذه المفاهيم المترابطة رؤية حول الأبعاد المختلفة لعدم الاستقرار المالي والتي تشكل المشهد الاقتصادي للمؤسسة، وتتوافق الإشارة إلى توجه المؤسسة نحو التصفية مع العديد من المصطلحات المترادفة الشائعة في الخطاب المحاسبي، مثل الضائقة المالية والإفلاس والإعسار، يحمل كل مصطلح دلالاته المميزة، إلا أنها جميعاً تشترك في جوهر موضوعي مشترك يتمثل في تصوير الشدائد المالية وعدم الاستقرار.

تعني الضائقة المالية حالة من الصعوبات المالية، والتي غالباً ما تنطوي على عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بسبب التحديات الاقتصادية أو سوء الإدارة، ويشير الإفلاس إلى الوضع القانوني الذي يتم فيه إعلان عدم قدرة الكيان على سداد ديونه، مما يؤدي إلى التصفية المحتملة أو إعادة التنظيم بموجب توجيهات قوانين الإفلاس، ويشمل الإعسار الحالة التي تتجاوز فيها الالتزامات بند الأصول لدى المؤسسة، مما يشكل تحديات في الوفاء بالالتزامات المالية. (المرشدي، 2018)

وتمثل هذه المصطلحات المترادفة مجتمعة مجموعة واسعة من الضائقة المالية، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إدارة مالية مثابرة، والتدخلات الاستراتيجية، والتدابير الاستباقية، وهي بمثابة مؤشرات حاسمة تدفع أصحاب المصلحة إلى التعرف على القضايا الأساسية ومعالجتها، بهدف منع التداعيات المالية الوخيمة وحماية الاستدامة المالي، ويشمل الفشل المالي جوانب متعددة الأوجه تتجاوز مجرد المؤشرات الرقمية، حيث تتعمق في أوجه القصور التشغيلية، واضطرابات السوق، والتحديات التنظيمية، وقضايا الحوكمة، والعوامل الاقتصادية الخارجية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الصحة المالية للمؤسسة، إن إدراك الترابط بين هذه العناصر أمر حيوي في صياغة استراتيجيات شاملة للتخفيف من المخاطر وتعزيز المرونة، وتوجيه المؤسسات بعيدا عن حافة الفشل المالي، وفي جوهر الأمر يساعد الفهم الشامل لهذه المفاهيم المتشابهة في التغلب على تعقيدات المشهد المالي، وتعزيز المرونة، وتحسين المؤسسات ضد نقاط الضعف المالية المحتملة. (طويطي، 2014).

3.2 مفهوم التنبؤ بالفشل المالي المصرفي:

يمثل التنبؤ الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في التعرف على صورة المستقبل عن طريق استقراء أحداث الماضي والحاضر وذلك لغرض التقدير المستقبلي لمستويات المصرف، فالتنبؤ المالي "هو كشف عن الوضعية المالية للمصرف وتقديره باستخدام أساليب علمية وكمية ورياضية واحصائية، فهو بذلك يساعد إدارة المصرف من السيطرة على أي اختلال مالي يصيبه نتيجة لقصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته فلأجل القصير" (الحمداني، 2018).

التنبؤ بالفشل المالي للمصارف يشمل استخدام تقنيات تحليلية لتقدير احتمالية المصرف للوقوع في ضائقة مالية، من خلال تحليل العلامات المبكرة للضعف في عملياته، مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيلية. يعتمد هذا التنبؤ على النماذج الإحصائية والتعلم الآلي لتحليل البيانات التاريخية واتجاهات السوق، استخدام الرؤى التنبؤية يساعد في إدارة المخاطر واتخاذ إجراءات للتخفيف منها وتخصيص الموارد بفعالية، مما يحافظ على

استمرارية العمليات التجارية والاستقرار المالي، ويسهم في الحفاظ على الثقة داخل النظام المالي، (دلول، 2022)

4.2 أهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي:

يلعب التنبؤ بالفشل المالي دورًا محوريًا في عالم التمويل، حيث يوفر درعًا استباقيًا ضد الاضطرابات الاقتصادية المحتملة، وتعمل هذه الممارسة كاستراتيجية حاسمة لإدارة المخاطر حيث تمكن أصحاب المصلحة من تحديد نقاط الضعف وتوقع الضائقة المالية المحتملة قبل أن تتصاعد، ويسمح الاكتشاف المبكر لعلامات التحذير بتنفيذ تدابير مصممة خصيصًا لتخفيف المخاطر وبالتالي الحماية من الاضطرابات الشديدة وضمان استمرارية العمليات، (رمو، الوتار، 2010).

علاوة على ذلك، فإن أهمية التنبؤ بالفشل المالي تمتد إلى الحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة، ويستفيد المستثمرون والدائنون والموظفون والعملاء من اتخاذ قرارات التي تحدد المخاطر المحتملة مسبقًا، ويمكن هذا التنبؤ أصحاب المصلحة من اتخاذ الاحتياطات اللازمة مما قد يقلل من الخسائر ويخفف من الآثار السلبية للانكماش المالي، وعليه فإن أهمية التنبؤ بالفشل المالي المصرفي تتمثل في الاتي (الحليوي، الشريف، 2017)، (شدري، 2020):

أ. إدارة المخاطر: يتيح التنبؤ بالفشل المالي للمصارف تحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالإقراض والاستثمارات، فهو يساعدهم على تقليل احتمالية التخلف عن السداد مما قد يؤدي إلى خسائر مالية، وتعد الإدارة الفعالة للمخاطر أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار المصارف ونجاحها على المدى الطويل.

ب. حماية الأصول: تحتفظ المصارف بكمية كبيرة من الأصول في شكل قروض واستثمارات وأوراق مالية، مما يمكنهم التنبؤ بالفشل المالي من اتخاذ تدابير استباقية لحماية هذه الأصول، مثل إعادة هيكلة القروض، أو بيع الأصول، أو تنفيذ استراتيجيات تخفيف المخاطر.

ج. الامتثال التنظيمي: تفرض الهيئات التنظيمية المالية متطلبات على المصارف للاحتفاظ باحتياطات معينة من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة، حيث يساعد التنبؤ الدقيق بالفشل المالي المصارف على تلبية معايير الامتثال التنظيمي وتجنب العقوبات والحفاظ على سمعة قوية لدى الجهات التنظيمية.

د. الموافقة على القروض وتسعيرها: تساعد النماذج التنبؤية المصارف في تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وتمكينهم من اتخاذ قرارات بشأن الموافقات على القروض وتحديد أسعار الفائدة وشروطها المناسبة، وهذا يضمن أن المصارف تقدم القروض بشروط تتناسب مع مستوى المخاطر المرتبطة بالمقترضين.

هـ. التخصيص الفعال للموارد: يجب على المصارف تخصيص مواردها بشكل فعال، مما يساعد التنبؤ بالفشل المالي في تحديد أولويات الموارد وتخصيصها للعملاء والشركات ذات المخاطر الأقل، وتحسين تخصيص الموارد والكفاءة التشغيلية.

و. إدارة علاقات العملاء: إن الأساليب التنبؤية للمصارف تسمح بتقديم حلول مالية مخصصة وتقديم المشورة الاستباقية للعملاء الذين يواجهون تحديات مالية مما يعزز رضا العملاء وولائهم، حيث تهدف المصارف إلى بناء علاقات طويلة الأمد مع عملائها.

ز. الميزة التنافسية: إن وجود نماذج تنبؤية قوية للفشل المالي يمكن أن يمنح المصارف ميزة تنافسية، حيث أن المصارف التي يمكنها تقديم تقييمات أكثر دقة وحلول أفضل لإدارة المخاطر قد تجتذب المزيد من العملاء وتحافظ على مكانة قوية في السوق.

3. الأطار العملي للدراسة:

1.3. تحليل القوائم المالية وفقا لنموذج كيدا:

يعتبر نموذج كيدا أحد النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي، حيث يقيم بدقة خمس نسب مالية، ومن خلال احتساب هذه النسب يقسم النموذج النتائج إلى موجبة أو سالبة، حيث تشير النتيجة الموجبة إلى البعد عن الفشل المالي، بينما تُشير النتيجة السالبة إلى الاقتراب من الفشل المالي، وفق النموذج الآتي:

$$Z = 1.042 X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن:

X1: تعبر عن احتساب صافي الدخل قبل الضرائب الى: اجمالي الموجودات

X2: تعبر عن احتساب اجمالي حقوق الملكية الى اجمالي المطلوبات

X3: تعبر عن احتساب الموجودات المتداولة الى اجمالي مطلوبات المتداولة

X4: تعبر عن احتساب الإيرادات الى اجمالي موجودات

X5: تعبر عن احتساب النقدية الى اجمالي الموجودات

1.1.3 تحليل مصرف المتحد باستخدام نموذج كيدا:

أولاً: احتساب المؤشر X1 وفق المعادلة الآتية:

= صافي الدخل قبل الضرائب / إجمالي الموجودات:

$$X1 \ 2019 = 23,445,201 \setminus 812,130,259 = 0.029$$

$$X1 \ 2020 = 16,839,779 \setminus 1,129,138,439 = 0.015$$

$$X1 \ 2021 = 54,709,610 \setminus 1,377,184,265 = 0.039$$

X1: نسبة صافي الدخل قبل احتساب الضرائب الى إجمالي الموجودات، وتعتبر هذه النسبة أحد نسب الربحية في مجال التحليل المالي، ومن خلال احتساب هذه النسبة على مصرف المتحد تبين بأنها بلغت ما نسبته 2.9% خلال سنة 2019، ثم انخفضت في سنة 2020 بمقدار 1.4% تقريباً لتصل الى نسبة 1.5% ويعود ذلك الى الانخفاض في اجمالي الإيرادات بمعدل 86.9% عما كان عليه في سنة 2019 إضافة الى زيادة اجمالي الأصول بمعدل 139%، وعند النظر الى هذه النسبة في سنة 2021 نلاحظ بأنها ارتفعت لتصبح 3.9% ويعود ذلك للزيادة في اجمالي الإيرادات التشغيلية عن سنة 2020 بمعدل 320.2% وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيد للمصرف إلا ان هذه النسبة تبقى منخفضة خلال فترة الدراسة، ويدل هذا على عدم

الاستغلال الامثل لكل دينار مستثمر في موجودات المصرف، ويعتبر مقبول على اعتبار انه حقق عائد ولم يتكبد خسائر.

ثانيا: احتساب المؤشر X2، وفق المعادلة الآتية:

= إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات

$$X2 \ 2019 = 131,456,923 \setminus 680,673,336 = 0.193$$

$$X2 \ 2020 = 134,113,137 \setminus 995,025,302 = 0.135$$

$$X2 \ 2021 = 201,644,443 \setminus 1,175,539,822 = 0.172$$

X2: تسمى هذه النسبة في مجال التحليل المالي بنسبة التمويل الداخلي الى التمويل الخارجي (إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي مطلوبات)، ومن خلال إيجاد هذه النسبة على مصرف المتحد في سنة 2019 نلاحظ بأنها بلغت ما نسبته 19.3% وهي الأعلى خلال فترة الدراسة وبلغها انخفاض في سنة 2020 لتصل الى نسبة 13.5% ويعود ذلك الانخفاض لزيادة ودائع العملاء بمعدل 154.2% عن سنة 2019 وهذا مؤشر غير مقبول على اعتبار انه اثر في نسبة التمويل الداخلي مقارنة مع التمويل الخارجي، وفي ذات الوقت تجدر الإشارة هنا لضرورة القول بأن زيادة ودائع العملاء يعتبر مؤشر جيد للمصرف، ويدل على زيادة ثقة المودعين به وبالتالي توسع نسبة التمويل امام الخصوم الايداعية، وفي سنة 2021 عادت هذه النسبة للارتفاع من جديد حيث بلغت 17.2% ويعود ذلك للزيادة في بند أرباح السنة بمعدل الضعفين تقريبا عما كان عليه في سنة 2020 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمصرف ويدعم جانب التمويل الداخلي له وبعده عن التمويل بالديون مستقبلا، ومن خلال مقارنة نسبة التمويل الداخلي الى التمويل الخارجي (X2) نجد انها منخفضة خلال فترة الدراسة وتدل على مدى اعتماد المصرف على التمويل الخارجي أكثر من التمويل الداخلي.

ثالثا: احتساب المؤشر X3، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= الموجودات المتداولة / إجمالي المطلوبات المتداولة

$$X3 \ 2019 = 710,857,093 \setminus 662,404,547 = 1.073$$

$$X3 \ 2020 = 1,047,710,879 \setminus 984,765,364 = 1.064$$

$$X3 \ 2021 = 1,219,785,018 \setminus 1,154,958,338 = 1.056$$

X3 : هذه النسبة تسمى بنسبة التداول وتعتبر أحد نسب السيولة (الموجودات المتداولة الى إجمالي مطلوبات المتداولة)، ومن خلال احتساب هذه النسبة على القوائم المالية لمصرف المتحد خلال الفترة 2019-2021 نلاحظ انخفاضها تنازليا بمعدل 1% تقريبا، حيث كانت 103.7%، 106.4%، 105.6% خلال فترة التحليل على التوالي، ويعود ذلك لزيادة قيمة ودائع العملاء بمعدل 154.3% في سنة 2020 عما كانت عليه في سنة 2019، وفي حين بلغت الزيادة في الأرصدة الدائنة والالتزامات الأخرى بمعدل 407.7% في سنة 2021 عما كانت عليه في سنة 2020، وتعتبر هذه النسبة مؤشر مطمئن وتدل على مقدرة مصرف المتحد على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل.

رابعا: احتساب المؤشر X4، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= الإيرادات / إجمالي الموجودات

$$X4 \ 2019 = 41,872,675 \setminus 812,130,259 = 0.052$$

$$X4 \ 2020 = 36,376,027 \setminus 1,129,138,439 = 0.032$$

$$X4 \ 2021 = 90,234,343 \setminus 1,377,184,265 = 0.065$$

X4: نسبة الإيرادات الى إجمالي الموجودات تعتبر أحد نسب النشاط، ومن خلال احتساب هذه النسبة على بنود القوائم المالية لمصرف المتحد خلال الفترة (2019 – 2021) نلاحظ انها ارتفعت بمعدل 1.3% وذلك نتيجة لزيادة إجمالي الإيرادات بمعدل 215.5%، الا انها واجهت تذبذب في سنة 2020 لتتخفض بمعدل 2% ويعود ذلك للانخفاض في الإيرادات التشغيلية بمعدل 17% تقريبا في سنة 2020 عما كانت عليه في سنة 2019، وتعتبر نسبة الإيرادات الى

اجمالي الموجودات منخفضة نسبيا الا ان ارتفاعها مؤخرا يدل على ان ادارة مصرف المتحد تعمل جاهدة على استخدام أصولها بشكل افضل لتوليد إيرادات افضل من قبل.

خامسا: احتساب المؤشر X5، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= النقدية / إجمالي الموجودات

$$X5 \ 2019 = 632,017,278 \setminus 812,130,259 = 0.778$$

$$X5 \ 2020 = 1,023,554,336 \setminus 1,129,138,439 = 0.906$$

$$X5 \ 2021 = 1,014,738,850 \setminus 1,377,184,265 = 0.737$$

X5: نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات تقيس حجم النقدية المتاحة في مصرف المتحد ومدى توفر السيولة مقارنة بإجمالي استثمارات المصرف لموجوداته، ونلاحظ من خلال تطبيق هذه النسبة على مصرف المتحد في سنة 2019 كانت النسبة 77.8% لترتفع في السنة التالية 2020 لتصل الى نسبة 90.6% ويعود ذلك السبب لارتفاع النقدية بمعدل 161.9% عن سنة 2019 والتي تدل على مدى توفر النقدية المتاحة واللازمة للوفاء بالالتزامات المستحقة، وفي سنة 2021 انخفضت الى ما نسبته 73.7% وذلك لزيادة صافي القروض والتسهيلات الممنوحة بمعدل 231.8% عما كانت عليه سنة 2020، بالإضافة لزيادة قيمة الأرصدة والحسابات الجارية لدى المصارف بمعدل 848.8%، ويمكن القول ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة تعتبر مؤشر جيد ويدعم موقف المصرف من حيث توفر السيولة الفورية.

سادسا: احتساب معامل كيدا:

تقيس معادلة كيدا مدى ابتعاد او اقتراب مصرف المتحد عن الفشل المالي، حيث انه كلما اقتربت (Z) من 1+ (100%+) كلما دل ذلك على ان المصرف في مأمن من الوقوع في الفشل المالي والعكس صحيح، أي كلما كانت نتيجة (Z) اقل من الصفر أي بقيمة سالبة دل ذلك على ان المصرف يعاني من مخاطر الفشل المالي.

$$Z = 1.042 X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

$$Z_{2019} = 1.042 (0.029) + 0.42(0.193) - 0.461(1.073) - 0.463(0.052) + 0.271(0.778)$$

$$Z = -0.197$$

$$Z_{2020} = 1.042 (0.015) + 0.42(0.135) - 0.461(1.064) - 0.463(0.032) + 0.271(0.906)$$

$$Z = -0.187$$

$$Z_{2021} = 1.042 (0.039) + 0.42(0.172) - 0.461(1.056) - 0.463(0.065) + 0.271(0.737)$$

$$Z = -0.204$$

من خلال تطبيق هذه المعادلة على بنود القوائم المالية لمصرف المتحد، نلاحظ بأن معامل (Z) بلغ في سنة 2019 نسبة (-19.7%) لتتخفص هذه النسبة خلال السنة 2020 لتصل الى نسبة (-18.7%) ومن ثم ترتفع هذه النسبة في سنة 2021 لتصل الى (-20.4%)، ومن ذلك يتضح بأن قيم Z المحسوبة لكافة سنوات الدراسة كانت سالبة وتدل على ان مجموع (X5، X2، X1) كان اقل قيمة من مجموع (X4، X3) وهذا مؤشر غير جيد لمصرف المتحد ويدل على انه متجه الى للوقوع في الفشل المالي.

2.1.3 تحليل مصرف السراي باستخدام نموذج كيدا:

أولاً: احتساب المؤشر X1، ويتم وفق المعادلة الآتية:

$$= \text{صافي الدخل قبل الضرائب} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$X1_{2019} = 18,477,893 \setminus 655,268,775 = 0.028$$

$$X1_{2020} = 21,110,654 \setminus 1,232,679,070 = 0.017$$

$$X1_{2021} = 26,508,701 \setminus 978,928,299 = 0.027$$

X1: صافي الدخل قبل احتساب الضرائب الى إجمالي الموجودات، وتعتبر هذه النسبة احد نسب الربحية في مجال التحليل المالي، ومن خلال احتسابها لمصرف السراي نلاحظ انها في سنة 2019 بلغت نسبة 2.8% ثم انخفضت في سنة 2020 لتصل الى نسبة 1.7% ويعود ذلك لزيادة نفقات الموظفين بمعدل 110.9% في سنة 2020 عما كانت عليه في سنة 2019، وفي سنة 2021 بلغت هذه النسبة 2.7% وسبب الزيادة راجع الى ارتفاع اجمالي الدخل عن سنة 2020 بمعدل 130% وهذا الارتفاع يعتبر مؤشر جيد للمصرف إلا ان هذه النسبة تعتبر منخفضة خلال فترة الدراسة ، وهذا يدل على عدم استغلال المصرف للموجودات الاستغلال الأمثل بحيث يحقق عائد اكبر، ويعتبر مؤشر مقبول على اعتبار ان المصرف حقق عائد ولم يتكبد خسائر.

ثانيا: احتساب المؤشر X2، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات

$$X2 \ 2019 = 230,002,996 \setminus 425,265,779 = 0.541$$

$$X2 \ 2020 = 245,833,650 \setminus 986,845,420 = 0.249$$

$$X2 \ 2021 = 343,014,425 \setminus 635,913,874 = 0.541$$

X2: (اجمالي حقوق الملكية الى إجمالي المطلوبات) نسبة التمويل الداخلي الى التمويل الخارجي وتعتبر هذه النسبة احد مؤشرات نسب المديونية او ما يسمى بالرافعة المالية، ومن خلال تطبيق هذه النسبة على مصرف السراي خلال سنوات التحليل 2021,2020,2019 تبين بأنها سجلت النسب (54.1%, 24.9%, 54.1%) على التوالي وتدل على مدى اعتماد المصرف على التمويل الداخلي بالنسبة للتمويل الخارجي المتمثلة في الالتزامات قصيرة الاجل وطويلة الاجل، ومن الملاحظ ان مصرف السراي وفقا لهذه النسبة واجه تذبذب في سنة 2020 لتتخفض بمعدل 29% والذي يدل على ارتفاع الخسائر المتراكمة بمعدل 380% عن سنة 2019 إضافة الى الزيادة التي حدثت في اجمالي المطلوبات خلال سنة 2020 بمعدل 232% الضعف تقريبا.

ثالثاً: احتساب المؤشر X3، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= إجمالي الموجودات المتداولة / إجمالي المطلوبات المتداولة

$$X3 \ 2019 = 559,159,657 \setminus 425,265,779 = 1.315$$

$$X3 \ 2020 = 1,175,889,313 \setminus 986,845,420 = 1.192$$

$$X3 \ 2021 = 869,280,718 \setminus 635,913,874 = 1.367$$

X3: (الموجودات المتداولة الى إجمالي المطلوبات المتداولة) وتعتبر احد مؤشرات نسب السيولة، ومن خلال تطبيق هذه النسبة على مصرف السراي خلال فترة التحليل نلاحظ بأنها ارتفعت تصاعدياً بمعدل 5.2% من بداية الفترة الى نهايتها والتي تدل على مدى مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل عن طريق النقدية وشبه النقدية، الا ان هذه النسبة واجهة تذبذب في سنة 2020 لتتخفض بمعدل 12.3% و يعود ذلك لزيادة بند ودائع الزبائن والالتزامات الأخرى بمعدل 242.7%، 146.6% على التوالي، وتعتبر هذه النسبة مؤشر جيد خلال سنوات التحليل ويدل على مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الامد القصير.

رابعاً: احتساب المؤشر X4، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= الإيرادات / إجمالي الموجودات

$$X4 \ 2019 = 47,387,558 \setminus 655,268,775 = 0.072$$

$$X4 \ 2020 = 50,181,179 \setminus 1,232,679,070 = 0.041$$

$$X4 \ 2021 = 64,775,041 \setminus 978,928,299 = 0.067$$

عند النظر للنتائج المتعلقة باحتساب X4 (نسبة الإيرادات الى اجمالي موجودات) والتي تعتبر احد نسب النشاط، نجد انها بلغت نسبة 7.2% في سنة 2019، ومن ثم نلاحظ انخفاض لهذه النسبة في سنة 2020 لتصل الى 4.1% ويعود ذلك الى ارتفاع في مجموع الموجودات بمعدل 188.1%، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2021 لتصل الى 6.7% ويدل ذلك على ارتفاع

اجمالي إيرادات المصرف بمعدل 12.9% عن سنة 2020 وانخفاض في اجمالي الأصول وبدل ذلك على كفاءة ادارة المصرف في استغلال موجوداته لتوليد إيرادات من خلال الاستغلال الأمثل للأصول.

خامسا: احتساب المؤشر X5، ويتم وفق المعادلة الآتية:

= النقدية / إجمالي الموجودات

$$X5 \ 2019 = 234,567,958 \setminus 655,268,775 = 0.358$$

$$X5 \ 2020 = 1,044,191,536 \setminus 1,232,679,070 = 0.847$$

$$X5 \ 2021 = 628,726,156 \setminus 978,928,299 = 0.644$$

وبالنظر لنتائج نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في مصرف السراي، نلاحظ ان هذه النسبة بلغت في سنة 2019 ما نسبته 35.8% لترتفع في السنة التالية (2020) الى نسبة 84.7% ويعود ذلك الى ارتفاع النقدية بمعدل 445.2% عن سنة 2019 ويعتبر مؤشر جيد وبدل على مدى توفر النقدية المتاحة واللازمة للوفاء بكافة التزامات المصرف، وفي سنة 2021 انخفضت هذه النسبة لتبلغ 64.4% ويعود ذلك الى انخفاض النقدية بمعدل 60.2% عن سنة 2020، ولعل السبب يكمن في العوارض التي تسببت بها جائحة كورونا وعدم تمكن المصارف والعملاء من القيام بأعمالهم المصرفية حسب المطلوب، وفي العموم تعتبر هذه النسبة مقبولة لان انخفاضها يعتبر مؤشر لتعرض المصرف للفشل المالي.

سادسا: معامل كيدا:

تقيس معادلة كيدا مدى ابتعاد او اقتراب مصرف السراي عن الفشل المالي، حيث انه كلما اقتربت (Z) من 1+ (100%+) كلما دل ذلك على ان المصرف في مأمن من حدوث الفشل المالي، والعكس صحيح أي كلما كانت (Z) اقل من الصفر وكانت بقيمة سالبة دل ذلك على ان المصرف يعاني من مخاطر الفشل المالي.

$$Z = 1.042 X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

$$Z_{2019} = 1.042 (0.028) + 0.42(0.541) - 0.461(1.315) - 0.463(0.072) + 0.271(0.358)$$

$$Z = -0.287$$

$$Z_{2020} = 1.042 (0.017) + 0.42(0.249) - 0.461(1.192) - 0.463(0.041) + 0.271(0.847)$$

$$Z = -0.218$$

$$Z_{2021} = 1.042 (0.027) + 0.42(0.541) - 0.461(1.367) - 0.463(0.067) + 0.271(0.644)$$

$$Z = -0.233$$

من خلال احتساب قيمة (Z) على بنود القوائم المالية لمصرف السراي، تبين بأنها بلغت في سنة 2019 نسبة (-28.7%) وبلغت هذه النسبة خلال السنة 2020 نسبة (-21.8%)، ومن ثم وصلت هذه النسبة في سنة 2021 لتبلغ (-23.3%)، وعند النظر الى النتائج المحسوبة لمعامل كيدا Z خلال فترة الدراسة (2019-2021) نلاحظ بأن جميعها تحمل قيم سالبة وهذا مؤشر غير جيد لمصرف السراي ويدل على انه متجه للفشل المالي، ومن الواجب على إدارة المصرف ان تحاول جاهدة تجنب حدوث ذلك.

3.1.3 مقارنة بين المصرفين موضع الدراسة:

الجدولين (2،1) المبيينين ادناه يوضحان نتائج تطبيق نموذج كيدا لكلا المصرفين:

الجدول رقم (1)، نتائج تطبيق نموذج كيدا على مصرف المتحد

	2019	2020	2021
X1	0.029	0.015	0.039
X2	0.193	0.135	0.172
X3	1.037	1.064	1.056
X4	0.052	0.032	0.065
X5	0.778	0.906	0.737
Z	-0.197	-0.187	-0.204

الجدول رقم (2)، نتائج تطبيق نموذج كيدا على مصرف السراي

	2019	2020	2021
X1	0.028	0.017	0.027
X2	0.541	0.251	0.541
X3	1.315	1.192	1.367
X4	0.072	0.041	0.067
X5	0.358	0.847	0.644
Z	-0.287	-0.218	-0.233

من خلال الجدول رقم (1) المتعلق بنتائج تطبيق نموذج كيدا على مصرف المتحد والجدول رقم (2) المتعلق بنتائج تطبيق نموذج كيدا على مصرف السراي يتبين الآتي:

أ. بلغ معامل كيدا Z في سنة 2019 لدى مصرف المتحد (-19.7%) وعند مصرف السراي (-28.7%)، وفي سنة 2020 سجل هذا المعامل (-18.7%)، (-21.8%) لمصرف المتحد ومصرف السراي على التوالي، ثم ارتفع من جديد في سنة 2021 بمعدل 1.7% لدى مصرف المتحد ليصبح (-20.4%) وعند مصرف السراي ارتفع بما يعادل 1.5% ليصبح (-23.3%) وهذا مؤشر غير جيد لكلا المصرفين خلال فترة الدراسة بأكملها، ويدل على انهما يعانيان من خطر الفشل المالي على اعتبار ان قيم (Z) جميعها كانت سالبة لكلا المصرفين خلال سنوات التحليل، الا انه عند التمعن في هذه القيم نجد بأن هناك افضلية لمصرف المتحد على مصرف السراي، وهذا يقودنا الى الاجابة عن التساؤل الرئيس الأول والثاني لهذه الدراسة وفق الآتي:

إجابة التساؤل الرئيسي الأول: ان مصرف السراي مهدد بخطر الافلاس المالي بعد استخدام نموذج كيدا وفقا لهذا التحليل.

إجابة التساؤل الرئيسي الثاني: ان مصرف المتحد مهدد بخطر الافلاس المالي بعد استخدام نموذج كيدا وفقا لهذا التحليل.

ب. بلغت (X1) في سنة 2019 لدى مصرف المتحد ما نسبته 2.9% وعند مصرف السراي 2.8% وانخفضت هذه النسبة في سنة 2020 لكلا المصرفين بما يعادل (1.1%، 1.4%) في مصرفي المتحد والسراي على التوالي، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2021 بمعدل 2.4% في مصرف المتحد واصبحت تعادل 3.9% من اجمالي موجوداته وعند مصرف السراي ارتفعت بما يعادل 1% حيث أصبحت 2.7% من اجمالي الموجودات، ونجد بأن هذه القيم حققت افضلية لمصرف المتحد على نظيره مصرف السراي، وهذا يقودنا الى الاجابة عن التساؤل الفرعي الأول وفق الآتي:

" ان مصرف السراي لم يحقق وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام المؤشر (X1)."

ج. سجلت (X2) لدى مصرف المتحد 19.3% وعند مصرف السراي 54.1% في سنة 2019، وفي سنة 2020 انخفضت في مصرف المتحد بمعدل 5.8% وعند مصرف السراي انخفضت أيضاً بما يعادل 29%، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2021 لدى المصرفين حيث وصلت الى ما نسبته 17.2% في مصرف المتحد واصبحت 54.1% عند مصرف السراي، مما يعطى الأفضلية لمصرف السراي، على مصرف المتحد، وهذا يقودنا الى الاجابة عن التساؤل الفرعي الثاني وفق الاتي:

" ان مصرف السراي حقق وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام المؤشر (X2)."

د. مثلت (X3) في سنة 2019 لدى مصرف المتحد ما نسبته 103.7% وعند مصرف السراي 131.5% ثم ارتفعت هذه النسبة لمصرف المتحد في سنة 2020 بما يعادل 2.7% ويقابلها انخفاض لدى مصرف السراي بما يعادل 12.3%، وانخفضت من جديد في سنة 2021 بمعدل 0.8% في مصرف المتحد لتصبح 105.6% من اجمالي المطلوبات المتداولة وعند مصرف السراي ارتفعت بما يعادل 17.8% لتصبح 137% من اجمالي المطلوبات المتداولة، وتشير هذه القيم الى أن مصرف السراي له الأفضلية على مصرف المتحد، وهذا يقودنا الى الاجابة عن التساؤل الفرعي الثالث وفق الاتي:

" ان مصرف السراي حقق وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام المؤشر (X3)."

هـ. بلغت (X4) في سنة 2019 لدى مصرف المتحد ما نسبته 5.2% وعند مصرف السراي 7.2% وانخفضت هذه النسبة في سنة 2020 لدى المصرفين، حيث سجلت في مصرف المتحد ما يعادل 2% ولدى مصرف السراي ما يعادل 3.1%، ثم ارتفعت من جديد في سنة 2021 بمعدل 3.3% في مصرف المتحد لتصبح 6.5% من اجمالي موجوداته وعند

مصرف السراي ارتفعت بما يعادل 2.6% لتصبح 6.7% من إجمالي موجودات المصرف، ومن خلال المقارنة نجد أن الأفضلية كانت لمصرف السراي على مصرف المتحد، وهذا يقودنا إلى الإجابة عن التساؤل الفرعي الرابع وفق الآتي:

" أن مصرف السراي حقق وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام المؤشر (X4).".

و. تبين بأن (X5) في سنة 2019 لدى مصرف المتحد بلغت ما نسبته 77.8% وعند مصرف السراي 35.8%، وفي سنة 2020 ارتفعت هذه النسبة في كلا المصرفين حيث قدرت في مصرف المتحد ما نسبته 90.6% وفي مصرف السراي 84.7%، وانخفضت من جديد في سنة 2021 بمعدل 16.9% في مصرف المتحد لتصبح 73.7% من إجمالي الموجودات وعند مصرف السراي ارتفعت بما يعادل 20.3% لتصبح 64.4% من إجمالي الموجودات، وتشير هذه القيم إلى أن مصرف المتحد كانت له الأفضلية على مصرف السراي، وهذا يقودنا إلى الإجابة عن التساؤل الفرعي الخامس كالآتي:

" أن مصرف السراي لم يحقق وضعاً مالياً أفضل من مصرف المتحد وفقاً لاستخدام المؤشر (X5).".

2.3 النتائج:

بعد استخدام نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي لكلا المصرفين، استنتجت الدراسة مجموعة من النتائج تمثل أهمها في النقاط الآتية:

1. من خلال احتساب معامل كيدا (Z) لمصرف المتحد ومصرف السراي تبين بأن كلا المصرفين يعانيان من خطر الفشل المالي، إلا أن مصرف المتحد كان أبعد نسبياً عن الفشل المالي من مصرف السراي.
2. عند احتساب مؤشر X1 (صافي الدخل قبل الضرائب / إجمالي الموجودات) لمصرفي المتحد والسراي تبين أن مصرف المتحد أفضل مالياً من مصرف السراي لعدة اعتبارات

منها ان بند المصاريف التشغيلية كان مرتفع عند مصرف السراي وأثر على بند الدخل قبل الضرائب لديه وبالتالي أثر على المؤشر X1.

3. استنتجت الدراسة ان مصرف السراي اعتمد على التمويل الداخلي أكثر من التمويل الخارجي، على عكس ما ظهر عليه مصرف المتحد وفقا للمؤشر X2 (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات) وهذا يعطي الأفضلية لمصرف السراي.

4. تبين ان مصرف السراي حافظ على الأفضلية المالية مقارنة مع مصرف المتحد خلال فترة الدراسة وفقا للمؤشر X3 (إجمالي الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات المتداولة) حيث ان ارتفاع بند ودائع العملاء لدى مصرف المتحد أدى الي انخفاض نسبة هذا المؤشر.

5. ان الوضع المالي لمصرف السراي كان أفضل نسبيا من مصرف المتحد لعدة اعتبارات أهمها كفاءة إدارة مصرف السراي في استغلال أصولها لتوليد إيرادات أفضل من مصرف المتحد وفقا للمؤشر X4 (الإيرادات / إجمالي الموجودات) ويعتبر هذا المؤشر مهم داخل الصناعة المصرفية ولا يمكن تجاهله بأي حال من الأحوال.

6. تبين بأن مصرف المتحد حقق نتائج إيجابية وذو افضلية مطلقة عن مصرف السراي وفقا للمؤشر X5 (النقدية / إجمالي الموجودات) على اعتبار ان بند النقدية خلال فترة الدراسة لدى مصرف السراي اقل من نظيره في مصرف المتحد.

7. من خلال استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي لكلا المصرفين تم التوصل الى أهمية هذا النموذج للمساهمة في التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه، وهذا يقودنا للإجابة عن التساؤل الرئيسي المتعلق بمشكلة هذه الدراسة.

3.3 التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن عرض مجموعة من التوصيات وفق الآتي:

1. تحت الدراسة مصرف السراي على ضرورة تخفيض كافة المصاريف التشغيلية لتحقيق دخل تشغيلي اعلى يؤثر إيجابيا على صافي الدخل لزيادة المؤشر $X1$ الذي يعبر عن نسبة (صافي الدخل قبل الضرائب الى الموجودات).
2. توصي الدراسة مصرف المتحد بمحاولة الاعتماد على التمويل الداخلي والتقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي، على اعتبار ان التمويل الخارجي يمثل عبء على المصرف خصوصا بأنه يمثل التزامات قصيرة الاجل فقط وفقا لهنود قائمة المركز المالي.
3. المحافظة على الاستمرار في زيادة السيولة خصوصا الفورية منها لكلا المصرفين لسهولة تغطية الالتزامات قصيرة الأمد.
4. العمل على ضرورة الاستفادة من فائض السيولة المتوفرة وذلك من خلال توظيفها في زيادة الاستثمارات في مختلف المجالات.
5. على الرغم من ان المصرفين يعانيان من خطر الفشل المالي، ينصح كلا المصرفين بضرورة زيادة اجمالي الإيرادات التي يمكن من خلالها للمصرفين تغطية كافة الالتزامات وبالتالي زيادة صافي الدخل ككل ومنها إمكانية الابتعاد عن مخاطر الوقوع في الفشل المالي.

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1. احمد غنيم، (إدارة المصارف)، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة لسنة 2017.
2. الياس بن ساسي، (التسيير المالي: الادارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. حيدر الجنابي، (الأسواق المالية والفضل المالي) دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
4. عدنان النعيمي، (الإدارة المالية النظرية التطبيق) دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. محمد الحسيني، (التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، 2016.

ثانيا الدوريات والنشرات:

1. زهرة العماري وعلى الركابي (أهمية النسب المالية في تقويم الأداء دراسة ميدانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية العراق، 2007.
2. سعاد شجري واخرون، (دور إدارة المخاطر المالية والانداز الميكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة)، مجلة المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد الجزائر، 2020.
3. سعيدة رحيش، (التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Kida, Sherrod دراسة عينة من الشركات الجزائرية)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الطاهري محمد الجزائر، 2020.

4. شاكرا بحيث (استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد العراق، 2015.

ثالثا الدراسات والأبحاث والندوات:

1. احمد الجميلي، (التحفظ المحاسبي وأثره على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، غير منشورة، الأردن 2014.
2. احمد الشريف، الخموسي الحليوي، (مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا)، ورقة بحثية، جامعة آل البيت عمادة البحث العلمي، منشورة، الأردن 2017.
3. إسماعيل بن قانة، صافية بزام، (استخدام مؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي منشورة، الجزائر 2014.
4. امال بن ناصر، سهام بوقلفل، (التنبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في البورصة باعتماد نموذج كيدا) ورقة بحثية، جامعة الطاهري محمد منشورة، الجزائر 2022.
5. جهاد مطر، علي شاهين (نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين) رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، 2010.
6. خالد زبدة، (التنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية "دراسة تطبيقية على شركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين) ورقة بحثية، جامعة العربية الأمريكية للبحوث منشورة، فلسطين 2021.
7. رافعة الحمداني، (استخدام انموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي)، ورقة بحثية، جامعة الانبار منشورة، العراق 2018.

8. رجعة فرج، داليا منصور، (استخدام أساليب التحليل المالي الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي)، جامعة طرابلس منشورة، ليبيا 2022.
9. عباس المرشدي، (استعمال انموذج sherrord للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق)، ورقة بحثية، جامعة الانبار منشورة، العراق 2018.
10. عقيل الأعاجيبي، (قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية) رسالة ماجستير، جامعة الانبار غير منشور، العراق 2018.
11. كارلا دلول (تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التقليدية والشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق لألوار المالية) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا 2022.
12. مسعود عرفة، مصطفى الجطري، (استخدام نماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المصارف التجارية الليبية العامة)، جامعة الزاوية منشورة، ليبيا 2021
13. مصطفى طويطي، (دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية)، رسالة دكتوراه، جامعة بلعباس غير منشورة، الجزائر 2014.
14. هلا الغسين، (استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة) الجامعة الإسلامية- غزة منشورة، فلسطين 2004.
15. وحيد رومو، سيف الوتار، (استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية)، ورقة بحثية، جامعة الموصل منشورة، العراق 2010.

رابعاً المواقع الالكترونية:

1. الموقع الرسمي لمصرف المتحد، (<https://www.ubci-libya.com>)، 1\1\2024.
2. الموقع الرسمي لمصرف السراي، (<https://atib.ly>)، 1\1\2024.